

مشروعية قيود التصدير على المنتجات الطبية في إطار النظام التجاري الدولي

- صفاء غزال، طالبة دكتوراه، قسم القانون الدولي، كلية الحقوق، جامعة حلب.
- د. غيداء بوادقجي، أستاذ في القانون الدولي، كلية الحقوق، جامعة حلب.

الملخص:

كشفت جائحة (كوفيد-19) الأخيرة عن ضعف النظام التجاري الدولي في التعامل مع الأزمات الصحية العالمية؛ إذ تسببت السياسات التي اتبعتها الدول -لتأمين احتياجاتها من الأدوية- في إحداث نقص في المواد الخام، واضطراب في سلاسل الإمدادات الطبية. وفي ضوء هذه التحديات، سعت الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية خلال جولة الدوحة للتنمية لعام 2001م إلى وضع إطار قانوني يضمن تحرير التجارة، ومنع التدابير التقييدية غير المبررة. غير أنّ فشل هذه المفاوضات في التوصل إلى حلول توافقية، دفع الدول إلى تبني نهج بديل تمثل في إبرام مجموعة من الاتفاقيات التفضيلية الثنائية والمتعددة الأطراف، وذلك للتخفيف من السياسات الحمائية التي تلجأ إليها الدول لحماية صناعاتها الوطنية .

وعلى ضوء ما تقدّم، تهدف هذه الدراسة إلى بيان الإطار القانوني المعني بتنظيم قيود التصدير، بما في ذلك بروتوكولات الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، ومدى توافق هذه القيود مع اتفاقية الجات، لا سيما وأنها سمحت للدول بتقييد الصادرات في حالات محددة تساعدها على دعم الأمن الصحي العالمي، ومنع تفشي الأمراض. كما تسعى الدراسة إلى بيان مدى فعالية القواعد القانونية الناطمة لقيود التصدير في ضبط سلوك الدول، ومنع استخدامها كذريعة قانونية لتحقيق أهداف ومصالح سياسية اقتصادية.

الكلمات المفتاحية: قيود التصدير، التجارة الدولية، السلع الطبية، اتفاقية الجات، الطوارئ الصحية.

The Legitimacy of Export Restrictions on Medical Products under the International Trade System

- **Safaa Ghazal**, Post Graduate student (PhD), Dept of International Law, Faculty of Law, University of Aleppo,
- **Ghaida Bawadakji**, Prof, Dept of International Law, Faculty of Law, University of Aleppo,

Abstract:

The recent COVID-19 pandemic has exposed the fragility of the international trade system in dealing with global health crises. Policies adopted by countries to secure their pharmaceutical needs have led to shortages of raw materials and disruptions to medical supply chains. In light of these challenges, WTO member states sought, during the 2001 Doha Development Round, to establish a legal framework to ensure trade liberalization and prevent unjustified restrictive measures. However, the failure of these negotiations to reach consensual solutions prompted countries to adopt an alternative approach, namely concluding a set of bilateral and multilateral preferential agreements. This approach aims to mitigate the protectionist policies countries resort to protect their national industries.

In light of the above, this study aims to clarify the legal framework regulating export restrictions, including the protocols for accession to the World Trade Organization, and the extent to which these restrictions are compatible with the GATT, particularly since it allows countries to restrict exports in specific cases that help them support global health security and prevent the spread of diseases. The study also seeks to demonstrate the effectiveness of the legal rules regulating export restrictions in controlling

countries' behavior and preventing their use as a legal pretext to achieve political and economic goals and interests.

Keywords: Export restrictions, international trade, medical goods, GATT, health emergencies.

المقدمة:

تواجه الدول تحدياتٍ متسارعةٍ وغير مسبوقَةٍ في تأمين ما يكفي من الإمدادات الطبيّة اللازمة لحماية صحة شعوبها، وضمان حصولهم على العناية الطبيّة أثناء الطوارئ الصحيّة والظروف الاستثنائية التي تمرّ بها الدول. الأمر الذي دفعها إلى تبني سياسة حمائية، تجاوزت- في مضمونها- زيادة الإنتاج المحلي، وتحسين البنية التحتيّة، ومحاربة الاحتكار والتلاعب بالأسعار، وتوسيع الصادرات، إلى فرض قيود صارمةٍ على تصدير الإمدادات والمنتجات والسلع الطبيّة.

ورغم أنّ اتّفاقيات الجات سمحت للدول الأعضاء بفرض قيود على صادراتها في حالات محددة، إلّا أنّ التوسع المفرط في استخدام- هذه الاستثناءات- حول هذه الممارسات إلى وسيلة غير مباشرة لحماية الصناعات المحليّة. وهو ما أثار العديد من الإشكالات القانونيّة حول مدى توافق هذه الممارسات مع الضوابط التي نصّ عليها قانون منظمة التجارة العالميّة، لا سيما المادة (11، 12) من اتّفاقية الجات.

أهمية الدراسة:

تتمثّل أهمية هذه الدراسة في ضرورة تحديد الإطار القانوني الذي يسمح للدول بتقييد صادراتها ضمن نطاق واضح ومحدد، حيث يسهم هذا التّحديد في الحدّ من استخدام التّدابير التقييدية بشكل غير مبرر، ومنع انحراف الاستثناءات القانونيّة عن أهدافها المشروعة في حماية

الأمن والصحة وتأمين المواد الأساسية ولا سيما الطبية، إلى تحقيق مصالح اقتصادية وسياسية تحت غطاء قانوني.

أهداف الدراسة:

تتمثل أهداف الدراسة في تسليط الضوء على أوجه القصور والنقص في الإطار القانوني الناظم لاستخدام قيود التصدير على السلع والمنتجات الطبية (أولاً)، واقتراح السبل القانونية والمؤسسية لتعزيزه بما يحقق التوازن بين المصالح الوطنية وانسياب التجارة الدولية (ثانياً).

منهج البحث:

يعتمد البحث على المنهج التحليلي النقدي، حيث سيتم تحليل النظام القانوني المعني بتنظيم التجارة وقيود التصدير، مع التركيز على نصوص اتفاقية الجات وقواعد منظمة التجارة العالمية، ثم سنتنقل الدراسة إلى إبراز التحديات المتعلقة بتنظيم قيود التصدير وسبل معالجتها. إشكالية الدراسة: تحاول هذه الدراسة الإجابة على التساؤل الآتي: هل يوفّر النظام التجاري الدولي إطاراً قانونياً متوازناً لضمان مشروعية القيود المفروضة على تصدير السلع والمنتجات الطبية، وضمان عدم استخدامها بطريقة تعسفية وغير مبررة؟

خطة الدراسة: تم تقسيم هذا البحث إلى مبحثين أساسيين، خصّص الأول لعرض الجوانب القانونية للتجارة في المنتجات الدوائية بين الحرية والحماية، أمّا الثاني، فيتناول تقييم فعالية النظام القانوني لقيود التصدير في إدارة الأزمات الصحية.

المبحث الأول: التجارة في المنتجات الدوائية بين الحرية والحماية

أظهرت الأزمات الصحية الدور الفعال للتجارة في التخفيف من الآثار الصحية والاقتصادية للجائحة، حيث ساهمت في ضمان توافر الأدوية والأجهزة الطبية الأساسية ومعدات الوقاية الشخصية، وذلك من خلال تسهيل حركة التجارة، ومنع الدول من فرض أية قيود غير مبررة على الصادرات. وقد عززت الاتفاقيات الدولية مبدأ حرية التجارة الدولية، وذلك من خلال تنبئها مجموعة من المبادئ التي ترمي إلى توسيع نطاق التبادل التجاري. ومن هذا المنطلق،

يسعى هذا المبحث إلى تحديد الإطار القانوني الناظم للتجارة الدولية في المنتجات الطبية في (مطلب أول)، واستعراض المبادئ والضوابط القانونية التي تحكم تنظيم قيود التصدير في هذا المجال الحيوي في (مطلب ثان).

المطلب الأول: الإطار القانوني لتحرير التجارة في حالات الطوارئ الصحية

تكتسب التجارة الدولية أهمية بالغة في توفير الإمدادات الطبية والسلع الأساسية لمواجهة حالة الطوارئ الصحية، إذ لا تستطيع أي دولة - مهما بلغت قدراتها - تحقيق الاكتفاء الذاتي لكل احتياجاتها دون الانفتاح على الأسواق الخارجية. يهدف هذا المطلب إلى دراسة الدور المحوري للتجارة في توفير الإمدادات الطبية في (فرع أول)، وبيان التحديات التي تترتب على تحرير التجارة أثناء الأزمات الصحية في (فرع ثان).

الفرع الأول: تحرير التجارة كوسيلة لضمان الإمدادات الطبية

بعد تحرير التجارة إحدى الأدوات الاستراتيجية التي تعتمد عليها الدول لضمان توفر الإمدادات الطبية، إذ يسهم في تشجيع التبادل التجاري، وتسهيل حركة البضائع والخدمات عبر الحدود، بما فيها المنتجات الطبية، فضلاً عن تعزيز القدرات الإنتاجية، ودعم البنى التحتية، وتعزيز التصنيع، وتشجيع الابتكار¹. ويتحقق ذلك من خلال الاعتماد على العديد من الآليات مثل، خفض رسوم الاستيراد، وتقييد إجراءات التخليص الجمركي، وتبسيط متطلبات الترخيص والموافقة، بما يضمن وصول الإمدادات الطبية².

¹ KALDOWSKI M., KAUL A., KANTHAN S. K., TWIBELL S., & WHITE E., 2024 - **Trade Liberalization Policies by Supranational Organizations: Impacts on Developing Economies in Central Africa**, *ox journal*, available at: <https://www.oxjournal.org/trade-liberalization-policies-by-supranational-organizations/>, access 8/7/2025.

² WTO, n.d. - **IMF and WTO heads call for lifting trade restrictions on medical supplies and food**, WTO, available at: https://www.wto.org/english/news_e/news20_e/igo_15apr20_e.htm, access 13/8/2025.

وقد أكدت اتفاقية الجات على تشجيع التجارة الحرة وإزالة أي عوائق أمامها، وذلك من خلال منع الدول من فرض أية قيود على الصادرات بشكل غير مبرر، سواء تمثلت في تحديد كميات السلع التي يمكن تصديرها خلال فترة زمنية معينة أو الاشتراط الحصول على إذن أو ترخيص من الحكومة لتصدير منتج ما، أو اتخاذ أية تدابير أخرى لمنع تصدير منتج معين أو الحد من كميته أو قيمته¹. وعلى نحو مماثل، أكدت اتفاقيات التجارة الإقليمية مثل معاهدة عمل الاتحاد الأوروبي (TFEU) عام 2016م، واتفاقية التجارة الحرة الشاملة والمتكاملة بين كندا والاتحاد الأوروبي (CETA) عام 2017م، والاتفاقية الشاملة والتقدمية للشراكة عبر المحيط الهادئ (CPTPP) عام 2018م، على حظر القيود الكمية على الواردات والصادرات وجميع الإجراءات التمييزية التي تعيق التجارة، كما سمحت للدول الأعضاء بفرض قيود تصدير مؤقتة في ظروف وحالات استثنائية على أن تكون غير تمييزية أو مقيدة للتجارة².

الفرع الثاني: التحديات القانونية لتطبيق سياسة تحرير التجارة في الأزمات الصحية

رغم الدور المحوري الذي تضطلع به التجارة في توفير الإمدادات الطبية، وتعزيز قدرة الدول على الاستجابة للأزمات الصحية العالمية، إلا أن التطبيق العملي لهذه لسياسات التحرير التجاري كشف عن جملة من التحديات التي أثرت على كفاءة الاستجابة للأزمات. وتتجلى أبرز هذه التحديات فيما يلي:

أولاً: إن ارتباط الدول ببعض الالتزامات التجارية مثل، الالتزام بفتح الأسواق، وتسهيل حركة المنتجات الطبية عبر الحدود، وإلغاء القيود التجارية على الاستيراد والتصدير، أدى إلى ضعف

¹ General Agreement on Tariffs and Trade, (GATT 1994), Art 11/1.

² Treaty on the Functioning of the European Union (TFEU), 2016, Art 35-36.

-Comprehensive Economic and Trade Agreement (CETA) between Canada, of the one part, and the European Union and its Member States, of the other part, 2017, Art 2/11, Art 28/2.

-Comprehensive and Progressive Agreement for Trans-Pacific Partnership texts (CPTPP), 2018, Art 2/10-1. Art 29/2

الإنتاج المحلي بسبب هيمنة السلع الأجنبية المنافسة على السوق المحلية، وارتفاع نسبة الواردات¹، بالإضافة إلى حدوث نقص الأدوية، وتعطيل سلاسل التوريد، وعرقلة خدمات نقل وتوزيع السلع الطبية²، ودخول منتجات طبية إلى الأسواق لا تستوفي معايير الجودة والكفاءة المطلوبة³.

ثانياً: استغلال الدول للاستثناءات القانونية الواردة في اتفاقية الجات لتفرض قيوداً غير مبررة على صادراتها من المنتجات الطبية لتحقيق مصالحها الاقتصادية⁴. وهو ما دفع منظمة التجارة العالمية إلى عقد عدة مفاوضات لتعزيز الانفتاح التجاري وتنظيم قيود التصدير، كان أبرزها جولة الدوحة للتنمية لعام 2001م. غير أنّ معارضة الدول المتقدمة لوضع قواعد صارمة على قيود التصدير من جهة، وتركيز المفاوضات على قضايا أخرى مثل خفض معدلات الاستيراد، وتقليص الدعم الزراعي في الدول المتقدمة من جهة أخرى، حال دون اعتماد معايير ملزمة لتنظيم هذه القيود أو حتى تفسير الأحكام الواردة في اتفاقية الجات⁵.

المطلب الثاني: الضوابط القانونية لفرض قيود التصدير على المنتجات الطبية

اعترفت اتفاقية الجات بحق الدول في فرض مجموعة من التدابير الحدودية للحد من تصدير السلع سواء اتخذت شكل قانون أو لائحة حكومية تُقيد صراحةً كمية الصادرات أو تضع

¹ General Agreement on Tariffs and Trade, (GATT 1994), Preamble of Art 20, - Para /J.

² CLAUSSEN K., 2020-**Trade Law Confronts an Exceptional Global Health Crisis: How should the trade system change after the pandemic?**, Think Global Health, available at:

<https://www.thinkglobalhealth.org/article/trade-law-confronts-exceptional-global-health-crisis>, access 13/8/2025.

³ RAVINETTO R., PINXTEN W., & RAGO L., 2018- **Quality of medicines in resource-limited settings: need for ethical guidance**, Global Bioethics, 29 (1), p: 84.

⁴ PAUWELYN J., 2020- **Export Restrictions in Times of Pandemic: Options and Limits under International Trade Agreements**, Wayne State University Law School Research Paper, No. 2012-04, p: 13.

⁵ HIDALGO J. T., 2013-**The Regulatory Framework of Export Restrictions in WTO Law and Regional Free Trade Agreements**, IES WORKING PAPER 8/2013, Brussels, p: 33.

شروطاً للظروف التي يُسمح فيها بالتصدير، أو عبر فرض رسوم أو ضرائب على صادرات المنتج بهدف تقليص كميتها¹، إلا أن هذا الحق ليس مطلقاً، إذ يخضع لمجموعة من الضوابط الموضوعية والإجرائية التي تهدف إلى تحقيق التوازن بين مصالح الدولة المصدرة، واحتياجات الدول المستوردة من الأدوية من جهة، وضمان استدامة حركة التجارة الدولية من جهة أخرى. وتتجلى هذه الضوابط فيما يلي:

الفرع الأول: الضوابط الموضوعية لقيود التصدير

رغم أن اتفاقية الجات سمحت للدول الأعضاء بتقييد صادراتها من المنتجات الطبية، إلا أن هذه الضوابط يجب أن تستند إلى معايير موضوعية تبرر مشروعيتها، وهو ما سنتناوله في الفقرات الآتية:

أولاً: حماية الأمن الصحي الوطني

شهدت العقود الأخيرة ظهور مجموعة واسعة من التهديدات التي تؤثر على أمن الدولة واستقرارها، بما في ذلك التهديدات المتعلقة بانتشار الأمراض الوبائية التي لا تهدد الصحة العامة فحسب، بل تضعف من اقتصاد الدولة، وقدراتها الأمنية والعسكرية². وفي هذا الإطار، تستطيع الدول اتخاذ الإجراءات اللازمة لحماية مصالحها الأمنية الأساسية، بما في ذلك تقييد صادراتها من المنتجات الطبية شريطة أن يتم اتخاذها أثناء الحرب أو في أي حالة طوارئ أخرى مثل

¹ IBID, p: 9.

² CHAPMAN R. T., & ZILINSKAS A. R., 2007- **Security and Public Health: How and Why do Public Health Emergencies Affect the Security of a Country?**, available at: <https://www.nti.org/analysis/articles/public-health-emergencies-security/>, access 5/8/2025.

الطوارئ الصحيّة¹. ومثالها، القيود التي فرضتها الهند عام 2019م على المكونات الصيدلانية الفعّالة، والتّركيبات النّهائيّة إلى باكستان كجزء من استراتيجيتها لضمان سلامة وأمن البلاد².

ثانياً: تشجيع الصّناعة المحليّة

تسمح المادة (20) من اتّفاقية الجات للدّول الأعضاء بفرض قيود على تصدير المواد المحليّة مثل، المواد الخام التي تدخل في عملية الإنتاج، وذلك لضمان كميات أساسية من هذه المواد لدعم وتحسين الإنتاج المحليّ، وتعزيز تنافسيته. ويُشترط أن تُفرض هذه القيود فقط- خلال الفترات التي يكون فيها السّعر المحلي لهذه المواد أقل من السّعر العالمي، كما يجب أن تكون جزءاً من خطة حكومية لدعم الاستقرار الاقتصادي، وألا تؤدي إلى زيادة صادرات الصّناعات المحليّة أو توفير حماية غير عادلة لها³. وتعدّ القيود التي فرضتها وزارة التّجارة الإندونيسية بتاريخ 16 آذار/ مارس عام 2020م على المطهرات، والمواد الخام المستخدمة في صناعة الكمامات، ومعدات الوقاية الشّخصيّة، وأقنعة الوجه نموذجاً رائداً عن فعالية قيود التّصدير في دعم الإنتاج المحلي، كما تمّ لاحقاً توسيع هذه القيود بتاريخ 24 آذار/ مارس عام 2020م لتشمل إلى جانب المنتجات المحظورة الكحول (ethyl alcohol) نظراً لأهميته في الصّناعات المحليّة الطّبيّة⁴.

¹ General Agreement on Tariffs and Trade, (GATT 1994), Art 21.

² VIJAYASIMHA N., 2025- **Indian pharma upholds Union govt's blanket ban on trade with Pakistan in response to national security concerns**, Pharmabiz, available at: <https://www.pharmabiz.com/NewsDetails.aspx?aid=177718&sid=1>, access 18/5/2025.

³ General Agreement on Tariffs and Trade, (GATT 1994), Art 20/ I.

⁴ International Economic Affairs, National Association of Manufacturers (NAM), 2020- **COVID-19-Related Export Restrictions Imposed by Foreign Governments**, NAM, p: 8.

ثالثاً: الحفاظ على المخزون الوطني الاستراتيجي للمنتجات الطبية

يُعدّ الحفاظ على المخزون الوطني أحد الركائز الأساسية التي تساعد الدولة على مواجهة حالات الطوارئ الصحية العامة، إذ يساهم في ضمان توافر الإمدادات الضرورية في ظلّ النقص العالمي لبعض المنتجات¹. وقد سمحت اتفاقية الجات للدول الأعضاء بتقييد صادراتها من الإمدادات الطبية بهدف ضمان تدفق الموارد، وتوفير احتياجاتها الأساسية، وذلك في حالتين:

- **حالة النقص الحاد:** هي الحالة التي تشهد فيها الأسواق نقصاً كبيراً في المنتجات الأساسية التي لا غنى عنها كالأدوية، لاسيما عند حدوث الأزمات الصحية العالمية²، ومثالها القيود التي فرضتها الهند على تصدير الأدوية الجنيسة مثل الباراسيتامول والعديد من المضادات الحيوية وهيدروكسي كلوروكين، وذلك لضمان توفير هذه الأدوية لسكانها³.
- **حالة النقص الفعلي:** هي الحالة التي تشهد فيها الأسواق نقصاً مؤقتاً للأدوية على المستوى المحلي أو الدولي بسبب زيادة الطلب المفاجئ عليها⁴، ومثالها القيود التي فرضتها الولايات المتحدة الأمريكية بتاريخ 10 نيسان/ أبريل عام 2020م، على معدات الوقاية الشخصية (PPE)، وذلك بسبب نقص الأدوية والمستلزمات الطبية⁵.

رابعاً: حماية الصحة العامة

¹ Health Information and Quality Authority, 2023- **An overview of national approaches to stockpiling of medical countermeasures for public health emergencies**, Health Information and Quality Authority, p: 8.

² General Agreement on Tariffs and Trade, (GATT 1994), Art 11/2-a.

³ POSTMA D. J., DE SMET P. A. G. M., NOTENBOOM K., LEUFKENS H. G. M., & MANTEL-TEEUWISSE A. K., 2022- **Impact of medicine shortages on patients - a framework and application in the Netherlands**, BioMed Central Health Services Research, **17 (22)**, p: 1-2.

⁴ General Agreement on Tariffs and Trade, (GATT 1994), Art 20/I.

⁵ BARSHEFSKY C., 2020 -**COVID-19: US Administration Imposes Export Restrictions on PPE**, Wilmer hale, Washington, D.C., p: 1.

أكدت اتفاقية الجات على حقّ الدّول باتّخاذ عدّة تدابير ضرورية لحماية حياة الإنسان أو صحته، باعتباره من الحالات المشروعة التي تبرر فرض قيود على التّجارة الدّولية¹. وعلى نحو مماثل، أكدت معاهدة عمل الاتحاد الأوروبي (TFEU) عام 2016م على حقّ الدّول الأعضاء بفرض حظر أو قيود على الواردات أو الصّادرات أو البضائع العابرة لاعتبارات تتعلّق بحماية الصّحة العامّة². وقد دفعت هذه الاعتبارات الاتحاد الأوروبي عام 2018م إلى تعليق شهادة الامتثال للمعايير الأوروبية لاختبار الجودة الخاصّة بالشركة المصنّعة (Mylan)، وسحب دواء (valsartan) من الأسواق، وذلك بعد اكتشاف مواد مسرطنة ناتجة عن عملية التّصنيع³.

خامساً: الامتثال لقرارات مجلس الأمن

تسمح المادة (21/ج) من اتفاقية الجات للدّول الأعضاء بعدم تنفيذ بعض التزاماتهم التّجارية، متى كان ذلك تنفيذاً للقرارات التي يفرضها مجلس الأمن استناداً إلى الفصل السابع من الميثاق⁴. وعلى نحو مماثل، أكدت اتفاقيات التّجارة الإقليمية، مثل اتفاقية الاتحاد الأوروبي وكندا (CETA) عام 2017م، واتفاقية الولايات المتحدة-المكسيك-كندا (USMCA) عام 2018م على حقّ الدّول الأطراف باتّخاذ الإجراءات الضّروية لحماية مصالحها الأمنية الأساسية، بما في ذلك الالتزامات المتعلّقة بحفظ الأمن والسّلم الدّوليين⁵.

الفرع الثاني: الضوابط الإجرائية لقيود التّصدير

تتطلب اتفاقية الجات بالإضافة إلى الضوابط الموضوعية مجموعة من الشّروط الإجرائية التي تضمن الشّفاافية والوضوح في قيود التّصدير، وهو سنتناوله في الفقرات الآتية:

¹ General Agreement on Tariffs and Trade, (GATT 1994), Art 20/b.

² Treaty on the Functioning of the European Union (TFEU), 2016, Art 36.

³ European Medicines Agency (EMA), 2018-**Valsartan from Mylan laboratories in India can no longer be used in EU medicines due to NDEA impurity**, EMA, p:1.

⁴ General Agreement on Tariffs and Trade, (GATT 1994), Art 21/c

⁵ Text of the Comprehensive Economic and Trade Agreement, 2017, Art 28/6.

-Agreement between the United States of America, the United Mexican States, and Canada, 2018, Art 32/2.

أولاً: يُلزم الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية بإخطارها بأية تدابير تجارية يمكن أن تؤثر على تطبيق اتفاقية الجات والاتفاقيات التجارية الأخرى. ويشمل ذلك تقديم المعلومات حول اتساق التدابير التي تتخذها الدول مع الحقوق والالتزامات المنصوص عليها في اتفاقيات التجارة، لاسيما تلك التي تفرض حظراً أو تقييداً على المنتجات الطبية¹. وفي هذا الإطار، تقدم المادة (12) من اتفاقية الزراعة لعام 1995م نموذجاً متكاملاً لتنظيم قيود التصدير، حيث تُلزم الدول بتقديم إشعار مسبق يتضمن معلومات عن طبيعة هذا الإجراء ومدته، بالإضافة إلى التشاور مع الدول المتأثرة من هذه الإجراءات، وتوفير المعلومات اللازمة لها².

ثانياً: تطبيق قيود التصدير لفترة زمنية محددة بما يمكن الدول من اتخاذ الإجراءات اللازمة لمواجهة الأزمات الطبية. وفي هذا الإطار، أكدت هيئة الاستئناف في قضية (الصين - التدابير المتعلقة بتصدير المواد الخام المختلفة) عام 2012م، على أن القيود الواردة في نص المادة (11) من اتفاقية الجات يجب أن تكون مؤقتة بحدود محددة، ومرتبطة بظروف محددة كوجود نقص فعلي بكمية المنتجات الأساسية³.

ثالثاً: نشر جميع القوانين واللوائح والمبادئ التوجيهية والأحكام القضائية النهائية والأحكام الإدارية التي تؤثر على التجارة باللغات الرسمية، بما يضمن اطلاع كل من الجهات المعنية المحلية والأعضاء الآخرين في منظمة التجارة العالمية على هذه القواعد خاصة فيما يتعلق بالصادرات والواردات⁴.

¹ WTO, n.d. - **International export regulations and controls: Navigating the global framework beyond WTO rules**, WTO, p: 12.

² Agreement on Agriculture, 1994, Art 12/1-b.

³ WTO, 2012 -CHINA – **Measures Related to The Exportation of Various Raw Materials**, DOC: WT/DS394/AB/R -WT/DS395/AB/R - WT/DS398/AB/R, WTO, (p: 18-19, Para 40) - (p: 130-131, Para 325-326).

⁴ General Agreement on Tariffs and Trade, (GATT 1947), Art 10, General Agreement on Trade in Services, (GATS 1994), Art 3, Agreement on Trade-Related Aspects of Intellectual Property Rights (TRIPS 1994), Art 63.

رابعاً: تخضع جميع الممارسات والسياسات التجاريّة التي تتخذها الدّول للمراجعة، وذلك لضمان التزام جميع الدّول الأعضاء بالقواعد والضّوابط والالتزامات المنصوص عليها في الاتفاقيات الدوليّة التي تُنظّم سير العمل التجاري¹. وتشمل هذه المراجعة التّدابير التي تتخذها الدّول لحماية المصالح الأمنيّة، وذلك لضمان عدم استخدامها بشكل تعسّفي أو غير مبرر. وفي هذا الإطار، أكدت هيئة الاستئناف لمنظمة التجارة العالميّة في قضية (روسيا - التّدابير المتعلّقة بحركة المرور العابر) عام 2019م على ضرورة إخضاع التّدابير المتخذة باسم الأمن الوطني للمراجعة الموضوعيّة، وذلك لتحديد ما إذا كانت هذه التّدابير ضرورية لحماية المصالح الأمنيّة الأساسيّة، ومرتبطة بظروف استثنائيّة مثل الحرب أو أيّة حالة طوارئ أخرى².

ونخلص ممّا تقدّم، أنّ الضّوابط الموضوعيّة والإجرائيّة التي نظّمت بها اتفاقية الجات قيود التّصدير على المنتجات الطّبيّة، تُظهر توجّهاً نحو تحقيق التّوازن بين حماية المصالح الوطنيّة، وضمان انسياب التجارة الدوليّة لا سيما في حالة الطّوارئ الصحيّة، غير أنّ فعالية هذه الضّوابط تبقى مرهونةً بتعزيز الرّقابة والشفافية، وذلك لضمان عدم استغلال هذه القيود لتحقيق أغراض حمائيّة.

المبحث الثاني: تقييم فعالية نظام قيود التّصدير المفروضة على المنتجات الطّبيّة

سعت اتفاقية الجات إلى وضع إطار قانوني يحقق التّوازن بين حماية مصالح الدّولة وانسياب التجارة الدوليّة، وذلك من خلال إقرار استثناءات محددة تمكّن الدّول من تقييد صادراتها لحماية الصّحة ومعالجة النّقص في الإمدادات الطّبيّة. غير أنّ الممارسات الحمائيّة التي اتّبعها الدّول في هذا المجال، خلفت آثاراً سلبية، إذ أدت إلى نقص السّلع الطّبيّة، فضلاً عن ارتفاع

¹ ZAHMT V., 2009-The WTO's Trade Policy Review Mechanism: How to Create Political Will for Liberalization, Working Paper, ECIPE, p: 4.

² WTO, 2019- Report of The Panel, Russia - Measures Concerning Traffic In Transit, Doc: WT/DS512/R, WTO, Para 7. 108- 7. 109, 7.138, p: 52-57.

أسعارها، وتراجع تدفقات الاستثمار الأجنبي بسبب انخفاض نسبة المبيعات¹. يهدف هذا المبحث إلى بيان الثغرات القانونية والمؤسسية التي تعترض فعالية النظام التجاري الدولي في تنظيم قيود التصدير، وسبل تطويره.

المطلب الأول: الثغرات القانونية والمؤسسية في تنظيم قيود التصدير

يعدّ إنفاذ الضوابط المتعلقة بقيود التصدير أثناء الأزمات الصحية العالمية من أبرز التحديات التي تواجه النظام التجاري الدولي، إذ لا يستند التزام الدول بالشروط التي نصّت عليها اتفاقية الجات إلى احترامها للقوانين الدولية فحسب، بل يتأثر -أيضاً- بتداخل المصالح الوطنية، والتخوف من أية ردود انتقامية محتملة من دول أخرى². يهدف هذا المطلب إلى بيان أوجه القصور في اللوائح التجارية المتعلقة بتنظيم قيود التصدير في (فرع أول)، وتسليط الضوء على تأثير التفاوت في التزامات الدول الأعضاء على حركة الصادرات في (فرع ثانٍ).

الفرع الأول: قصور اللوائح التجارية في تنظيم قيود التصدير

كشفت الأزمات الصحية العالمية لا سيما جائحة (كوفيد-19) الأخيرة عن محدودية الإطار القانوني للجات في التعامل مع الطوارئ الصحية. ويرجع ذلك إلى أنّ الأحكام التي نصّت عليها الاتفاقية صُممت أساساً للتعامل مع حالات الطوارئ المتعلقة بإعادة الإعمار، دون أن تولي أيّ اهتمام للإمدادات الطبية³. وتتمثل أبرز مظاهر هذا القصور فيما يلي:

أولاً: افتقار النصوص القانونية إلى معايير دقيقة تنظّم قيود التصدير، ما يتيح للدول تفسيرها بما يخدم مصالحها الخاصة⁴. ويبرز ذلك في استغلال الدول لقيود التصدير لأغراض حمائية، مثل

¹ EVENETT S. J., 2020- **Sicken thy neighbor: The initial trade policy response to COVID-19**, *The World Economy*, Wiley Blackwell, 43 (4), p: 832.

² PAUWELYN J., 2020- **Export Restrictions in Times of Pandemic: Options and Limits under International Trade Agreements**, OP.CIT, p: 15.

³ FEI X., & LIU J, n.d. -**Trade Regulations for Export Restrictions on Medical Supplies during the Pandemic: Shortcomings and Suggestions**, research paper, East China University of Political Science and Law, Shanghai, China, p: 12.

⁴ HIDALGO J. T., 2013-**The Regulatory Framework of Export Restrictions in WTO Law and Regional Free Trade Agreements**, OP.CIT, p: 13.

دعم الصناعات المحليّة على حساب التجارة، وذلك من خلال خفض أسعار المنتجات على المستوى المحلي، دون أن تخضع لأيّ مساءلة قانونية، خاصّة وأنّ هذه الممارسات لا تندرج ضمن معنى الدعم الذي حدّدته اتفاقية الدعم والتدابير التعويضية (SCM)¹.

ثانياً: يمثّل غياب آليات فعّالة تلزم الدّول الأعضاء بتقديم معلوماتٍ عن التدابير التقييدية للصادرات بشكل مسبق أو فور تنفيذها تحدياً أمام قدرة النظام التجاري على التعامل مع الطوارئ الصحيّة²، إذ يعيق نقص المعلومات، وعدم الكشف المبكر عن أيّ انتهاكات للاتفاقيات الدوليّة قدرة المنظمة على تسوية المنازعات³. ويعكس قرار القيود الكميّة (QR) الذي أصدره مجلس التجارة في السلع عام 2012م هذا التّوجه، إذ لم يلزم الأعضاء بالإخطار بقيود التصدير الجديدة إلا في غضون ستة أشهر، وهو ما لا يتناسب مع طبيعة الأزمات الصحيّة التي تتطلب استجابةً فوريةً سريعةً⁴.
ثالثاً: غياب إطار قانوني واضح ينظّم قيود التصدير في الاتفاقيات التجاريّة، وذلك بسبب ضعف الاستقرار التشريعي، وقابلية الأحكام للتغيير تبعاً لتغير الظروف. ويبرز ذلك واضحاً في النصوص التي نظّمت قواعد التصدير في اتفاقية التجارة الحرّة لأمريكا الشماليّة (NAFTA) لعام 1994م، التي أكّدت على التزام الدّول بعدم الإخلال بسلاسل التّوريد، والحفاظ على النّسب المعتادة في قائمة منتجات محددة قبل فرض القيود⁵. ومع ذلك، تمّ استبدال هذه الأحكام عام 2018م باتفاقية الولايات المتّحدة والمكسيك وكندا (USMCA) التي جاءت تحت تأثير الضغوط الاقتصاديّة التي

¹ QIN J. Y., 2012- **Reforming WTO Discipline on Export Duties: Sovereignty over Natural Resources, Economic Development and Environmental Protection**, journal of World Trade, **32**, p: 1169- 1170.

² STRADA P., LEVALLE C., MANTILLA S., SARDI, M. E., TOGNOLA A., & TOLABA L., 2020- **Restrictions to Trade in Goods and Services during Times of Crisis and Pandemic**, UNESCAP, p: 10.

³ PAUWELYN J., 2020- **Export Restrictions in Times of Pandemic: Options and Limits under International Trade Agreements**, OP.CIT, p: 15-16.

⁴ WTO, 2012- **Council for Trade in Goods, Decision on Notification Procedures for Quantitative Restrictions**, Doc: G/L/59/Rev.1, WTO, Para 1.

⁵ TORRES HIDALGO J., 2013- **The Regulatory Framework of Export Restrictions in WTO Law and Regional Free Trade Agreements**, OP.CIT, p:

فرضتها الولايات المتحدة على الدول الأخرى، وذلك بهدف إدخال أحكام أكثر ملاءمة لتحقيق مصالحها¹.

الفرع الثاني: التباين في التزامات الدول الأعضاء

يُظهر استعراض بروتوكولات الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية تفاوتاً في التزامات الدول الأعضاء لا سيما فيما يتعلق بحرية الدول في تقييد صادراتها²، إذ تعكس هذه البروتوكولات - والتي تصنف من الاتفاقيات المشمولة لأغراض تسوية المنازعات في منظمة التجارة العالمية- توجهاً نحو تقييد حرية الدول في رسم سياستها التجارية والاقتصادية³. وتتمثل بعض مظاهر هذا التباين - بشكل أساسي - في فرض قيود صارمة تحدّ من قدرة الدول المنضمة - كالصين - على تقييد صادراتها لحماية الصحة أو معالجة النقص في الأدوية⁴. وفي المقابل، احتفظت كل من روسيا وأكرانيا بجانب من المرونة في تنظيم صادراتها لحماية الصحة، ومعالجة النقص الحاد في المنتجات الطبية، وحماية الأمن الصحي⁵.

وتجدر الإشارة إلى أنّ بروتوكولات الانضمام لا تتضمن أية نصوص أو آليات محددة بشأن دمج الالتزامات الخاصة بكلّ عضو ضمن التزامات منظمة التجارة العالمية⁶، أو تعديل أو إلغاء

¹ LABONTÉ, R., CROSBIE, E., GLEESON, D., & MCNAMARA, C., 2019 – **USMCA (NAFTA 2.0): tightening the constraints on the right to regulate for public health**, *Globalization and Health*, 15 (35), p: 1.

² QIN J. Y., 2012- **Reforming WTO Discipline on Export Duties: Sovereignty over Natural Resources, Economic Development and Environmental Protection**, OP.CIT, p: 1152.

³ IBID, p: 1169- 1170.

⁴ WTO, 2001-**Protocol on The Accession of the People's Republic of China**, DOC: WT/L/432, WTO, Art 11/3.

⁵ WTO, 2011- **Report of The Working Party on The Accession of The Russian Federation to The World Trade Organization**, DOC WT/ACC/RUS/70 -WT/MIN (11)/2, WTO, Para 641, p: 155-156.

- WTO, 2007- **Report of the Working Party on the Accession of Ukraine to the World Trade Organization**, DOC: WT/ACC/SPEC/UKR/5/Rev.5, WTO, Para 231, p: 82.

⁶ QIN J. Y., 2012- **Reforming WTO Discipline on Export Duties: Sovereignty over Natural Resources, Economic Development and Environmental Protection**, OP.CIT, p: 1153.

الامتيازات التي تمنحها الدول للشركات المتعلقة بتسهيل التصدير، ما يترك للدول حرية واسعة في هذا المجال¹. ويشكل بروتوكول انضمام روسيا - على سبيل المثال - نموذجاً عملياً على ذلك، حيث احتفظت الدولة بالتزاماتها الإقليمية في إطار الاتحاد الجمركي الأوراسي إلى جانب التزامات منظمة التجارة العالمية وفق أطر قانونية تضمن احترام النظام التجاري الدولي².

ونخلص مما تقدم، أنّ فعالية نظام التصدير تتطلب وضوح اللوائح التجارية، واستقرارها، وتوحيد الالتزامات التجارية بين الدول الأعضاء، بما يضمن توفر الأدوية واللقاحات بشكلٍ مستدامٍ لا سيما أثناء انتشار الأزمات الصحية العالمية.

المطلب الثاني: تطوير الإطار القانوني والمؤسسي لتنظيم قيود التصدير

يعدّ اعتماد استراتيجيات متكاملة لتنظيم قيود التصدير ضرورة ملحة تفرضها طبيعة التحديات الصحية المستمرة، والقيود التجارية المتزايدة على المنتجات الطبية. يهدف هذا المطلب إلى تطوير الأطر القانونية والتنظيمية اللازمة لتعزيز قدرة الدول على الالتزام بالقوانين والأنظمة المعمول بها، وتمكينها من توقع الأزمات الصحية والاستجابة لها بكفاءة وفعالية، بالإضافة إلى تنسيق الجهود الدولية لضمان استدامة سلاسل التوريد الطبية، وحماية الأمن الصحي الوطني، وهو ما سنتناوله في فرعين متتاليين.

الفرع الأول: تعزيز آليات الشفافية

تُعدّ الشفافية إحدى الركائز الأساسية لنظام التجارة الدولية، إذ يساهم نشر القوانين واللوائح المتعلقة باستيراد السلع أو تصديرها أو عبورها في تعزيز الثقة بين الأطراف المعنية³. وقد أبرزت جائحة (كوفيد-19) أهمية توفير المعلومات المتعلقة بإجراءات الاستيراد والتصدير المتعلقة

¹ IBID, p: 1169- 1170.

² WTO, 2011- Report of The Working Party on The Accession of The Russian Federation to The World Trade Organization, DOC WT/ACC/RUS/70 -WT/MIN (11)/2, WTO, Para 170, p: 43.

³ Agreement on Trade Facilitation, 2017, Art 1/1.

بالمنتجات الطبية، لما لها من دور في تمكين الجهات الفاعلة في القطاعين العام والخاص من اتخاذ قرارات اقتصادية تؤثر على سير أعمالهم التجارية، واستقرار عمل الأسواق بفعالية وكفاءة¹. ويتطلب تحقيق الشفافية إنشاء آلية إخطار مبكرة، تمكن الأطراف المعنية من الاطلاع على الإجراءات المقترحة، وإخطار فريق الخبراء لمراجعة محتوى الإجراء مع بيان الأهداف والمبررات، بالإضافة إلى إجراء تحديث دوري كل خمسة عشر يوماً لتقييم مدى نجاح الإجراءات المتخذة ومدى تطبيقها على أرض الواقع². وقد سعت منظمة التجارة العالمية إلى نشر المعلومات المتعلقة بجائحة (كوفيد-19) من خلال إطلاق صفحة ويب متخصصة تهدف إلى تزويد المستخدمين بمختلف التدابير التي اتخذتها الدول الأعضاء مثل قيود التصدير، والمتطلبات التنظيمية لعبور السلع الطبية عبر الحدود، وذلك لمساعدة الدول على مواجهة الجائحة، وضمان تدفق الإمدادات الطبية لا سيما تلك التي تعتمد على الواردات³.

الفرع الثاني: تشجيع التعاون الدولي

يعدّ التعاون الدولي حجر الزاوية لضمان تكامل السياسات التجارية في مواجهة الأزمات الزاهنة، والحدّ من التداعيات السلبية لجائحة (كوفيد-19) على الاقتصاد العالمي، إذ يسهم هذا التعاون في تسهيل حركة السلع الطبية الأساسية، وتبسيط الإجراءات الجمركية عبر الحدود، وذلك من خلال تبادل أفضل الممارسات في الإجراءات الجمركية الرقمية⁴، والإسراع في تقديم

¹ AGATIELLO O. R., & FLIESS B., 2013- **Export Restrictions: Benefits of Transparency and Good Practices**, OECD Trade Policy Papers, p: 9.

² STRADA P., et al., 2020- **Restrictions to Trade in Goods and Services during Times of Crisis & Pandemic**, OP.CIT, p: 12, 14.

³ CARRENO I, DOLLE T., MEDINA L., & BRANDENBURGER M., 2020-**The Implications of the COVID-19 Pandemic on Trade**. European Journal of Risk Regulation, 11 (2), p: 9.

⁴ BACCHUS J., 2021-**Trade Is Good for Your Health**, available at: <https://www.cato.org/policy-analysis/trade-good-health-freeing-trade-medicines-other-medical-goods-during-beyond-covid>, access 12/6/2025.

الوثائق والمستندات والمعلومات الجمركية، بما في ذلك قوائم الشحن، والنقل والتوزيع، لبدء معالجتها

قبل وصول البضائع، بما يضمن فعالية سلاسل التوريد الطبية¹.

وقد اتخذت الدول والمنظمات الدولية خطوات فعّالة لضمان تدفق السلع الطبية عبر الحدود،

وذلك من خلال رفع القيود المفروضة على السلع الأساسية والإمدادات الطبية، والحفاظ على

جاهزية البنى التحتية الحيوية مثل المطارات والموانئ البحرية لدعم استمرارية سلاسل التوريد

وسلامتها على المستوى العالمي، وضمان استمرار تدفق التجارة دون عوائق². وتجسد مبادرة

الممرات الخضراء (Green Lanes) نموذجاً ناجحاً للتعاون الإقليمي، حيث ساهمت في ضمان

استدامة سلاسل توريد المنتجات الأساسية مثل الأدوية والمعدات الطبية في دول الاتحاد الأوروبي

ودول غرب البلقان³.

الخاتمة:

يعدّ تنظيم قيود التصدير أحد أبرز التحديات التي تواجه النظام التجاري الدولي الحالي،

فرغم أنّ اتفاقية الجات سمحت للدول بفرض قيود على صادراتها، إلا أنّ غموض الأحكام الواردة

في المادة (20) شكّل ثغرة قانونية أتاحت للدول استغلالها لتحقيق المصالح الاقتصادية. وفي

نهاية هذه الدراسة توصلنا إلى مجموعة من النتائج والتوصيات، وهي:

أولاً: النتائج

¹ Agreement on Trade Facilitation, 2017, Art 7.

² CARRENO I., et al., 2020- **The Implications of the COVID-19 Pandemic on Trade.** OP.CIT, p: 7.

³ TRANSPORT COMMUNITY, 2024- **Hungary and Serbia sign Memorandum of Understanding to extend Green Lanes and strengthen EU-Western Balkans connectivity.** Transport Community, Available at: <https://www.transport-community.org/news/hungary-and-serbia-sign-memorandum-of-understanding-extend-green-lanes-strengthen-eu-western-balkans-connectivity/?utm>, access 10/8/2025.

1. يعاني النظام التجاري الدولي الحالي من قصور واضح فيما يتعلق بتنظيم قيود التصدير، وذلك بسبب ضعف الشروط المتعلقة باستخدام الاستثناءات المتعلقة بقيود التصدير كإلخطار، بالإضافة إلى غموض المعايير المنظمة لهذه القيود.
2. رغم أهمية الاتفاقيات الإقليمية في تنظيم قيود التصدير وتحقيق التعاون بين الدول، إلا أن تقاطع أحكامها مع الضوابط التنظيمية لمنظمة التجارة جعل منها أداة غير فعالة في تغطية أوجه النقص في اللوائح التجارية.
3. يعد غياب تسجيل مركزي للتدابير التقييدية على الصادرات، وضعف آليات المراقبة عائقاً أمام قدرة منظمة التجارة العالمية على مساءلة الدول عن الاستخدام غير المسؤول لضوابط تقييد الصادرات.

ثانياً: التوصيات

1. تعديل المادة (11)، والمادة (20) من اتفاقية الجات، بحيث تتضمن:
 - أ. حدوداً زمنية لاستخدام الاستثناءات المتعلقة بقيود التصدير، بالإضافة إلى اعتماد معايير موضوعية (لحالات الضرورة)، و(النقص الحاد)، و(النقص المحتمل) التي تبرر تقييد الصادرات.
 - ب. إنشاء هيئة دائمة تتولى مراقبة تطبيق قيود التصدير، والكشف عن أية ممارسات غير مبررة بموجب الاستثناءات.
 - ت. إلزام الأطراف بإخطار منظمة التجارة العالمية بأية تدابير تقييدية للتجارة بما في ذلك القيود المفروضة على الصادرات والواردات خلال (48) ساعة.
2. إنشاء قاعدة بيانات مركزية تسجل فيها جميع التدابير التقييدية المقروضة على الصادرات، بما فيها السلع والمنتجات الطبية، وذلك لمراقبة سياسات الدول في الأزمات الصحية، وتقييم مدى توافقها مع ضوابط اتفاقية الجات.

3. تعزيز قدرة الدول التامة على الحصول على الأدوية والمنتجات الطبية، وذلك من خلال العمل على مضاعفة المخزون الاستراتيجي للسلع الطبية الأساسية، ودعم الإنتاج المحلي بدعم من الجهود الوطنية والمبادرات الإقليمية والدولية، بما يضمن تلبية متطلبات الصحة العامة المحلية.

-References-

1. AGATIELLO O. R., & FLIESS B., 2013- **Export Restrictions: Benefits of Transparency and Good Practices**. OECD Trade Policy Papers, 1-43.
2. BARSHEFSKY C., 2020 -**COVID-19: US Administration Imposes Export Restrictions on PPE**, Wilmer hale, Washington, D.C., 1-4.
3. CARRENO I, DOLLE T., MEDINA L., & BRANDENBURGER M., 2020- **The Implications of the COVID-19 Pandemic on Trade. European Journal of Risk Regulation**, 11 (2), 402 - 410.
4. CLAUSSEN K., 2020-**Trade Law Confronts an Exceptional Global Health Crisis: How should the trade system change after the pandemic?**, Think Global Health, available at: <https://www.thinkglobalhealth.org/article/trade-law-confronts-exceptional-global-health-crisis>, access 13/8/2025.
5. CHAPMAN R. T., & ZILINSKAS A. R., 2007- **Security and Public Health: How and Why do Public Health Emergencies Affect the Security of a Country?**, available at: <https://www.nti.org/analysis/articles/public-health-emergencies-security/>, access 5/8/2025.
6. EVENETT S. J., 2020- **Sicken thy neighbor: The initial trade policy response to COVID-19**, *The World Economy*, Wiley Blackwell, 43 (4), 828-839.
7. FEI X., & LIU J, n.d. -**Trade Regulations for Export Restrictions on Medical Supplies during the Pandemic: Shortcomings and Suggestions**, research paper, East China University of Political Science and Law, Shanghai, China, 1-18.

8. KALDOWSKI M., KAUL A., KANTHAN S. K., TWIBELL S., & WHITE E., 2024 - **Trade Liberalization Policies by Supranational Organizations: Impacts on Developing Economies in Central Africa**, ox journal, available at: <https://www.oxjournal.org/trade-liberalization-policies-by-supranational-organizations/>, access 8/7/2025.
9. LABONTÉ, R., CROSBIE, E., GLEESON, D., & MCNAMARA, C., 2019 – **USMCA (NAFTA 2.0): tightening the constraints on the right to regulate for public health**, Globalization and Health, **15 (35)**, 1–15.
10. PAUWELYN J., 2020- **Export Restrictions in Times of Pandemic: Options and Limits under International Trade Agreements**, Wayne State University Law School Research Paper, No. 2012-04, 1-17.
11. POSTMA D. J., DE SMET P. A. G. M., NOTENBOOM K., LEUFKENS H. G. M., & MANTEL-TEEUWISSE A. K., 2022- **Impact of medicine shortages on patients - a framework and application in the Netherlands**, BioMed Central Health Services Research, **17 (22)**, p: 11-12.
12. QIN J. Y., 2012- **Reforming WTO Discipline on Export Duties: Sovereignty over Natural Resources, Economic Development and Environmental Protection**, journal of World Trade, **32**, 1147-1190.
13. RAVINETTO R., PINXTEN W., & RAGO L., 2018- **Quality of medicines in resource-limited settings: need for ethical guidance**, Global Bioethics, **29 (1)**, 81–94.
14. STRADA P., LEVALLE C., MANTILLA S., SARDIM. E., TOGNOLA A., & TOLABA L., 2020- **Restrictions to Trade in Goods and Services during Times of Crisis and Pandemic**, UNESCAP, 1-18.
15. BACCHUS J., 2021- **Trade Is Good for Your Health**, available at: <https://www.cato.org/policy-analysis/trade-good-health-freeing-trade-medicines-other-medical-goods-during-beyond-covid>, access 12/6/2025.

16. HIDALGO J. T., 2013-**The Regulatory Framework of Export Restrictions in WTO Law and Regional Free Trade Agreements**, IES WORKING PAPER 8/2013, Brussels, 1-54.
17. VIJAYASIMHA N., 2025- **Indian pharma upholds Union govt's blanket ban on trade with Pakistan in response to national security concerns**, Pharmabiz, available at: <https://www.pharmabiz.com/NewsDetails.aspx?aid=177718&sid=1>, access 18/5/2025.
18. WTO, n.d.-**IMF and WTO heads call for lifting trade restrictions on medical supplies and food**, WTO, available at: https://www.wto.org/english/news_e/news20_e/igo_15apr20_e.htm, access 13/8/2025.

-Documents-

1. General Agreement on Tariffs and Trade, (GATT 1994).
2. Agreement on Agriculture, 1995.
3. WTO, 2001-**Protocol on The Accession of the People's Republic of China**, DOC: WT/L/432, WTO.
4. WTO, 2007- **Report of the Working Party on the Accession of Ukraine to the World Trade Organization**, DOC: WT/ACC/SPEC/UKR/5/Rev.5, WTO.
5. WTO, 2011- **Report of The Working Party on The Accession of The Russian Federation to The World Trade Organization**, DOC WT/ACC/RUS/70 -WT/MIN (11)/2, WTO.
6. WTO, 2012- **Council for Trade in Goods, Decision on Notification Procedures for Quantitative Restrictions**, Doc: G/L/59/Rev.1, WTO.
7. WTO, 2012 -CHINA – **Measures Related to The Exportation of Various Raw Materials**, DOC: WT/DS394/AB/R - WT/DS395/AB/R - WT/DS398/AB/R, WTO.
8. Treaty on the Functioning of the European Union (TFEU), 2016.
9. Comprehensive Economic and Trade Agreement (CETA) between Canada, of the one part, and the European Union and its Member States, of the other part, 2017.
10. Agreement on Trade Facilitation, 2017.

11. European Medicines Agency (EMA), 2018-**Valsartan from Mylan laboratories in India can no longer be used in EU medicines due to NDEA impurity**, EMA.
12. Comprehensive and Progressive Agreement for Trans-Pacific Partnership texts (CPTPP), 2018.
13. WTO, 2019- **Report of The Panel, Russia - Measures Concerning Traffic In Transit**, Doc: WT/DS512/R, WTO.
14. International Economic Affairs, National Association of Manufacturers (NAM), 2020- **COVID-19-Related Export Restrictions Imposed by Foreign Governments**, NAM.
15. Health Information and Quality Authority, 2023- **An overview of national approaches to stockpiling of medical countermeasures for public health emergencies**, Health Information and Quality Authority.
16. TRANSPORT COMMUNITY, 2024- **Hungary and Serbia sign Memorandum of Understanding to extend Green Lanes and strengthen EU-Western Balkans connectivity**, Transport Community, Available at: <https://www.transport-community.org/news/hungary-and-serbia-sign-memorandum-of-understanding-extend-green-lanes-strengthen-eu-western-balkans-connectivity/?utm>, access 10/8/2025.
17. WTO, n.d. - **International export regulations and controls: Navigating the global framework beyond WTO rules**, WTO.